الأمم المتحدة

A/69/L.20

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، صربيا، العراق، فييت نام، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٨/١١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ٢١٢٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و ٢١٤٥ (٢٠١٤) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

191114 191114 14-64820 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع الدولي تجاه أفغانستان بهدف تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني بما يتفق مع عملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،

وإذ ترحب بنتائج مؤتمر أفغانستان الدولي المعني بأفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول الذي عقد في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[(١)] التي أعلن فيها ضرورة أن يلي العملية الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها،

وإذ ترحب أيضا بإعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢[(٢)]، بما في ذلك إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة[(٣)]، والذي أعيد فيه تأكيد الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس التزامات كل منهما تجاه الآخر، وإذ تتطلع إلى عقد مؤتمر لندن بشأن أفغانستان،

وإذ تسلم مرة أخرى بطبيعة الترابط بين التحديات في أفغانستان، وإذ تعيد تأكيد أن إحراز تقدم مستدام في مجالات الأمن والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، وكذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد وتوافر المساءلة هي عناصر يعزز بعضها بعضا، وأن ترتيب أولويات تنفيذ برامج الحوكمة والتنمية في الفترة الانتقالية ينبغي أن يتوافق مع الأهداف المبينة في إعلان طوكيو والبرامج ذات الأولوية الوطنية، وإذ تؤكد أهمية الجهود التي تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بذلها للتصدي لتلك التحديات،

وإذ ترحب بنتائج المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في قلب آسيا المعقود في اسطنبول، تركيا، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[(٤)] الذي دشن عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومؤتمري قلب آسيا الوزاريين للمتابعة المعقودين في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي ألماتي، كازاخستان، في

---

(١) A/66/597-S/2011/762، المرفق.

(٢) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، والمؤتمر الوزاري الرابع المعقود مؤخرا في بيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وإعلان بيجين، حيث شهدت تلك المؤتمرات تعزيز العملية التي أكد بموجبها كل من أفغانستان وشركاؤها الإقليميون، بدعم من المجتمع الدولي، الالتزام بتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون على تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بسبل منها تعزيز الحوار الإقليمي ووضع تدابير بناء الثقة، وإذ تؤيد تلك النتائج، وتتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري الخامس المقرر عقده في باكستان في عام ٢٠١٥،

وإذ تؤكد على الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة من وسائل تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وإذ تقر، في هذا الصدد، بأهمية الإسهام المقدم من الشركاء من دول الجوار والشركاء الإقليميين، وكذلك المنظمات الإقليمية، وإذ تشير إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٥]، وإذ ترحب، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وإذ تلاحظ المبادرات الدولية والإقليمية من قبيل المبادرات المقدمة من منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ ترحب بالعملية التي تقيم بموجبها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون والدوليون شراكة استراتيجية طويلة الأمد ويبرمون بموجبها اتفاقات أخرى، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن نقل المسؤولية عن الأمن في أفغانستان بالكامل إلى الحكومة بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ تتطلع إلى إتمام هذه العملية بحلول نهاية عام ٢٠١٤،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي في مؤتمر بون بدعم تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان الذي أبرز دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية ورسم معالم دور منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء المساهمين

(٥) S/2002/1416، المرفق.

في دعم إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٤، بوسائل منها بعثة الدعم الوطيد القصيرة المدى الموجهة لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة إليها ومساعدتها، والمساهمة في الإنفاق على قوات الأمن على المدى المتوسط، والالتزام بتعزيز الشراكة الدائمة الطويلة المدى مع أفغانستان، وإذ تحيط علما أيضا بالتوقيع على اتفاق التعاون في مجالي الأمن والدفاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان (اتفاق أمني ثنائي) وبالتوقيع على اتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان، وإذ تلاحظ أن الاتفاق الثنائي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان ودعوة حكومة أفغانستان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى إنشاء بعثة الدعم الوطيد يشكلان أساسا قانونيا سليما لإنشاء البعثة، وإذ تسلم بأنه ينبغي، في الظروف المثالية وبالتشاور مع حكومة أفغانستان، دعم إنشاء بعثة الدعم الوطيد بقرار لمجلس الأمن،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المصحوبة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والمجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على عدة صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، والتعجيل بإصلاح قطاع العدل، وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الآمنة الطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الهجمات العنيفة، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في أفغانستان، وإذ تعرب عن القلق الشديد بوجه خاص إزاء تزايد أعمال القتل التي تستهدف النساء والفتيات، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون

الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة الكفيلة بحماية المدنيين،

وإذ تلاحظ أهمية أن تضم الحكومة الوطنية الجميع بين صفوفها وأن يتجلى فيها التنوع العرقي في البلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة تامة وعلى قدم المساواة،

وإذ تسلم بأن تولي الأفغان قيادة عملية السلام والمصالحة وامتلاك زمامها، بدعم من المجتمع الدولي، عنصر ضروري من عناصر تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان على الأمد البعيد،

وإذ تشدد على الدور الأساسي والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها في هذا الصدد الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤)، وإذ تؤكد الدور القيادي والتنسيقي الذي تضطلع به بعثة تقديم المساعدة سعيا إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية المبذولة وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

وإذ ترحب بتقارير الأمين العام[٦] وبما ورد فيها من توصيات،

١ - **تتعهد بمواصلة دعمها** لأفغانستان، حكومة وشعبا، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استنادا إلى شراكة دولية وثيقة واسعة النطاق، بهدف زيادة تولي الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، سعيا إلى إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين المنصوص عليها في الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة تخضع للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٣ - **تؤيد** مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الماسة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة

(٦) A/68/645-S/2013/721 وA/68/789-S/2014/163 و A/68/910-S/2014/420 و A/69/540-S/2014/656.

في جميع ميادين الحوكمة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الالتزامات المقدمة من المجتمع الدولي، على نحو ما تكرر تأكيده في إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول[٢]؛

الأمن والعملية الانتقالية

٤ - **تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمين، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤)؛

٥ - **تدين بأشد العبارات** جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف واستهداف المدنيين بصورة عشوائية والهجمات ضد أفراد المجتمع وجماعاته وهيئاته المنخرطين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة سعيا إلى إرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضا لجوء حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية؛

٦ - **تؤكد** ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق على التصدي لهذه الأعمال التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية والإنجازات واستمرار تنفيذ عملية التنمية في أفغانستان وتدابير المعونة الإنسانية، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

٧ - **تعرب عن بالغ أسفها** إزاء الخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكذلك أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

٨ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن للشعب الأفغاني، وتلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، وتشدد على أهمية مواصلة تعزيز قدرة قوات الأمن الأفغانية على أداء المهام في جميع مقاطعات أفغانستان؛

٩ - **ترحب** في هذا الصدد بإتمام العملية الانتقالية في نهاية عام ٢٠١٤ وتولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية الكاملة عن الأمن، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام وإنفاذ القانون وأمن حدود أفغانستان والحفاظ على الحقوق الدستورية المخولة للمواطنين الأفغان ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات والإسهام في تمويل قوات الأمن كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها، في ضوء الهدف الواضح المتمثل في اضطلاع حكومة أفغانستان بالمسؤولية المالية الكاملة عن قواتها الأمنية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٤، وتؤكد أهمية الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو المعني بأفغانستان وغيره من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد، وتحيط علما في هذا الشأن بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان؛

١٠ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة إلى غاية متم عام ٢٠١٤، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لمساهمتها بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية ولما قدمته من دعم إلى الجيش الوطني الأفغاني، وللمساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية من كافة الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان، وكذلك برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على مواصلة التنسيق عند الاقتضاء؛

١١ - **ترحب كذلك** بالالتزام المقدم من حكومة أفغانستان بأن تواصل، سعيا إلى كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، تنفيذ

استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي ترتكز عليها، وكذلك الرؤية المطروحة من وزارة الداخلية التي تمتد ١٠ سنوات وتركز على عدة أمور منها إسهام المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة (*police-e-Mardumi*)، بهدف توسيع نطاق محاسبة الشرطة وكفالة سرعة استجابتها وتحسين أعمال الكشف عن الجريمة ومنعها وصون حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل، من أجل بناء قوة شرطة قوية مؤهلة مهنيا تتطور لتصبح قوة مدنية قادرة على إنفاذ القانون تتوافر لها مقومات البقاء وتحظى بالمصداقية وتخضع للمساءلة وتكون قادرة على تقديم خدمات الشرطة إلى سكان أفغانستان في إطار نظام سيادة القانون الأوسع نطاقا، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الوزارة بهدف مكافحة الفساد، وعلى تنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى أداء الشرطة الوطنية الأفغانية على نحو تدريجي، عن طريق مواصلة الدعم المالي والتقني الضروري المقدم من المجتمع الدولي، وتقر بأهمية الإسهام الجوهري الذي ما برح يقدمه الشركاء الدوليون والإقليميون، بما في ذلك المجلس الدولي لتنسيق الشرطة، تحقيقا لذلك الهدف، وتقر أيضا في هذا السياق بالإسهام الجوهري الذي تقدمه بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان؛

١٢ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل، استمرار الحاجة إلى إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها بهدف ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات الموكلة إلى الجهات الفاعلة العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري الموجودة في أفغانستان والمزايا النسبية التي تتمتع بها تلك الجهات؛

١٣ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وكفالة أمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق وبصورة كاملة إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال التنمية أو في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظم عمل شركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

١٤ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٨ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، سعيا إلى تقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وتهيب بالسلطات الأفغانية أن تواصل بذل الجهود في هذا الصدد؛

١٥ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال قائمة وتشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وإيصال المساعدة الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر والتعمير، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية لتنفيذ خطة العمل التشغيلية التي تمتد ١٠ سنوات في إطار برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام والتي تهدف إلى أن تصبح أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣، وتشجع حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، على مواصلة جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٧] وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومواصلة إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والألغام الأرضية المضادة للمركبات والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتعرب عن اعتقادها بضرورة تقديم المساعدة من أجل توفير الرعاية للضحايا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا؛

السلام والمصالحة وإعادة الإدماج

١٦ - **ترحب** بالجهود التي تواصل حكومة أفغانستان بذلها بهدف المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، بوسائل منها المجلس الأعلى للسلام، وبتنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، من أجل إقامة حوار شامل تقوده أفغانستان بشأن المصالحة والمشاركة السياسية على النحو الوارد في البيان الصادر عن مؤتمر كابل الذي عقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحوار مع كل من ينبذ العنف ولا تربطه أي صلة بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ومن يحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، ولديه الإرادة للمشاركة في العمل على إحلال السلام في أفغانستان، وعلى النحو المفصل في نتائج مؤتمر بون التي حظيت بتأييد الحكومة والمجتمع الدولي، على أن يراعى على نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بجميع الدول المعنية،

(٧) انظر: United Nations, Treaty Series, vol. 2056, No. 35597.

ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويمتلكون زمامها، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

١٧ - **تكرر تأكيد التزامها الراسخ** بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا للبيان الصادر عن مؤتمر كابل ونتائج مؤتمر بون، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتشير إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، حسب ما سلم به المجلس في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك قرار المجلس ٢١٢٢ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة أن تحظى جهود المصالحة وإعادة الإدماج بدعم جميع الأفغان وأن تتم بمشاركتهم، بما يشمل المجتمع المدني والأقليات، على النحو الذي جرى التشديد عليه مؤخرا في نتائج مؤتمر بون وفي إعلان طوكيو، وترحب بالخطوات المتخذة من أجل زيادة التعاون بين المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني، وتشجع على مواصلة التعاون في المستقبل؛

١٩ - **تعرب عن تقديرها** للتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في إطار برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، على صعيد إعادة إدماج المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد، في ظل امتلاك الأفغان زمام تلك الجهود، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، وترحب بمواصلة الحكومة جهودها وعزمها على العمل بهمة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتدعو إلى مواصلة دعم هذه الجهود على الصعيد الدولي؛

٢٠ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو يشمل الجميع، بغض النظر عن نوع الجنس والمركز الاجتماعي، وبما يتسق مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان القانونية على الصعيد الدولي، في ظل احترام حقوق الإنسان المخولة لجميع الأفغان والتصدي للإفلات من العقاب؛

٢١ - **تشير** إلى أهمية الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج وإلى الالتزامات المعلنة في كل من مؤتمري لندن وكابل، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة حكومة

أفغانستان في ما تبذله من جهود في هذا الصدد، بطرق منها مواصلة تقديم الدعم والتبرعات إلى الصندوق الاستئماني؛

٢٢ - **تسلم** بتزايد عدد الأفراد المعاد إدماجهم الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لمعالجة ما تبقى من تحديات قائمة أمام التنفيذ، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقا للتصدي للنزاع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع أيضا المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الذي يقوده الأفغان؛

الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٣ - **تشدد** على أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة على نحو فعال في ظل المساءلة؛

ألف - الديمقراطية

٢٤ - **ترحب** باختتام الانتخابات الرئاسية في أفغانستان وبتنصيب الرئيس الجديد لأفغانستان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مما أذن بأول عملية انتقال للسلطة بالوسائل الديمقراطية في تاريخ البلد، وترحب أيضا بالاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتشدد على أهمية عمل جميع الأطراف في أفغانستان يدا في يد من أجل مستقبل ينعم في ظله شعب أفغانستان قاطبة بالوحدة والسلام والديمقراطية والازدهار، وتشير إلى إقدام وعزم الشعب الأفغاني الذي شارك في العملية الانتخابية بأعداد كبيرة رغم التهديدات وأعمال التخويف الصادرة عن حركة طالبان وغيرها من الجماعات العنيفة والمتطرفة والإرهابية، وتثني على قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتوفيرها الأمن في شتى أنحاء البلد خلال دورتي الانتخابات، وتسلم بدور المؤسسات الانتخابية الأفغانية في إجراء عملية التدقيق الشامل للأصوات المدلى بها في الانتخابات الرئاسية، وتثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام لما قدموه من دعم فعال وحاسم إلى المؤسسات الأفغانية طوال العملية الانتخابية، وتعترف بالدور القيم الذي اضطلع به المراقبون الوطنيون والدوليون؛

٢٥ - **تشير** إلى التزام حكومة أفغانستان، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، بإجراء إصلاحات

انتخابية طويلة الأجل تشمل مراعاة الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، وتشجيع مشاركة المرأة، لضمان إجراء الانتخابات في المستقبل بطريقة شفافة ديمقراطية موثوق بها تشمل الجميع، وتؤكد من جديد أن إحلال السلام في أفغانستان في المستقبل يكمن في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتمتعها بالشفافية واحترام الفصل بين السلطات وترسيخ الضوابط والموازين الدستورية وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها؛

باء – العدل

٢٦ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل، والتزامها بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به الحكومة في مؤتمر كابل، وتحث الحكومة على تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية المعتمد في عام ٢٠١٣ في الوقت المناسب، بالتنسيق مع المنظمات والإدارات الحكومية المعنية، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذا الصدد؛

٢٧ - **تنوه** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛

٢٨ - **ترحب** بمواصلة حكومة أفغانستان بذل الجهود، بدعم من بعثة تقديم المساعدة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الإنسان المخولة لجميع المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية والنهوض بها ومنع انتهاكها، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وتشجع الحكومة على القيام بذلك، وترحب بتعاون الحكومة وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف توفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقريري بعثة تقديم المساعدة المؤرخين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتلاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك قيام الحكومة بإنشاء لجنة تتولى التحقق من الأحوال في مرافق الاحتجاز الأفغانية، وتشجع على إحراز المزيد من التقدم في معالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المخولة للمحتجزين، وتكرر تأكيد أهمية احترام سيادة القانون واتباع الإجراءات القانونية المرعية؛

٢٩ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بكفالة وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان دون عائق، وتشدد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية، وتدعو

إلى الاحترام التام للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

جيم - الإدارة العامة

٣٠ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إرساء سيادة القانون وضمان الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وفقا لعملية كابل وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مناسبات كان آخرها مؤتمر طوكيو، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٣١ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في إيلاء بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل عدة قطاعات، وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٣٢ - **تكرر تأكيد** أهمية بناء المؤسسات في استكمال إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة وقطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإعمال المساءلة وفي المساهمة في ذلك، وتشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإتاحة فرص العمل في أفغانستان؛

٣٣ - **تشير** إلى تصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٨]، وتكرر الإعراب عن تقديرها لالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمر طوكيو، وتدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بتلك الالتزامات من أجل زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة وبالالتزام الراسخ لقيادة أفغانستان الجديدة بمكافحة الفساد، بما في ذلك قرار إعادة فتح قضية مصرف كابل، وتدعو

(٨) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

المجتمع الدولي إلى دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، وترحب بمواصلة تقديم الدعم على الصعيد الدولي من أجل تحقيق أهداف أفغانستان المتعلقة بالحوكمة، وتلاحظ في الوقت ذاته مع بالغ القلق ما يحدثه الفساد من آثار فيما يتعلق بالأمن والحوكمة الرشيدة ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٣٤ - **ترحب** بسياسة الحوكمة على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية زيادة إبراز جهود المؤسسات والجهات الفاعلة على الصعيد دون الوطني وزيادة قدراتها ومساءلتها في تقليل الحيز السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية أن تكون عملية كابل مصحوبة بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك مواصلة بعثة تقديم المساعدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم البالغ الأهمية؛

٣٥ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل يتيح إصدار سندات الملكية، بما يشمل تسجيل جميع الممتلكات رسميا وتعزيز أمن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية للنساء، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

دال - حقوق الإنسان

٣٦ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بشكل تام، دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو تام، وفقا للالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الساري، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٣٧ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار المدمرة الناشئة عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمين ضد الأشخاص، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية، والتي تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وتخل بقدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات

المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي، وتدعو إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائط الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل اختطاف الصحفيين، بل وقتلهم، على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٨ - **تثني** على حكومة أفغانستان لإسهامها بهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على أن تنفذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٣٩ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد الحاجة إلى ضمان صفتها الدستورية وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان بهدف تشجيع رفع مستوى وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وتلاحظ ما أبدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من قلق في البداية إزاء التعيينات الجديدة في اللجنة، وتشدد على أهمية أن تعيد حكومة أفغانستان تأكيد التزامها باستيفاء المعايير المطلوبة في مفوضي حقوق الإنسان وفقا للمادة ١١ من قانون اللجنة ومبادئ باريس[٩]، بغرض إبقاء مركز اللجنة عند الفئة ''ألف''، وترحب بقرار الحكومة أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية التي تقوم بها اللجنة، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا القرار، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٤٠ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته بعثة تقديم

(٩) القرار ١٣٤/٤٨، المرفق.

المساعدة في تموز/يوليه ٢٠١٤ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وإزاء الآثار الناشئة عن ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة، لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية بين المدنيين، وتكرر نداءها الداعي إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة الكفيلة بحماية المدنيين، وتلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لكفالة حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد، وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٤١ - **تسلم** بالتقدم المستمر الذي تحرزه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي أذن بها مجلس الأمن، والقوات الدولية الأخرى في كفالة حماية السكان المدنيين والحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وتهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق مواصلة استعراض أساليب العمل والإجراءات المتبعة والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى الحكومة أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها؛

٤٢ - **تكرر تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقتضي النهوض بحقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، وتكرر في هذا السياق أيضا تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وترحب باعتماد حكومة أفغانستان خطة العمل الوطنية لأفغانستان المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وتدعم الجهود المبذولة من أجل تنفيذها، وتشير إلى قرارات المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و ٢١٢٢ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

٤٣ - **تشدد** على التزامها والتزام حكومة أفغانستان التزاما راسخا وثابتا بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان وضرورة مساواة المرأة تماما بالرجل أمام القانون ومساواتها في فرص التعليم والعمل

ومشاركة المرأة وتمكينها في الحياة السياسية والحياة العامة والإدارة الحكومية وقطاع الأمن على جميع المستويات في أفغانستان، وبخاصة في المناصب القيادية؛

٤٤ - **تشيد** بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود سعيا إلى مكافحة التمييز وتعميم مراعاة المسائل الجنسانية، بما في ذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، وإلى حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها حسب ما تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٠] والدستور الأفغاني وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتلاحظ ما أبلغت عنه بعثة تقديم المساعدة من تقدم في تنفيذ القانون، وتؤكد أهمية تنفيذه بشكل كامل بوصفه أحد الالتزامات الرئيسية في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن المسائل الجنسانية وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٤٥ - **تدين بشدة** جميع حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني والجنسي، بما في ذلك ''القتل بدافع الشرف''، وتشدد على أهمية مكافحة إفلات المسؤولين عن هذه الحوادث من العقاب، ولا سيما الحوادث التي تتعرض لها النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، وتحيط علما بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وتكرر الإعراب عن تقديرها لجميع التدابير المتخذة بهدف التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك الإسهام المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

٤٦ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المخولة للأطفال في أفغانستان، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل[١١] وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[١٢] وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة[١٣] وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علما بتقرير الأمين

---

(١٠) انظر: United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٢) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

العام عن الأطفال والنزاع المسلح[١٤] واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح على أفغانستان[١٥]؛

٤٧ - **تعرب عن قلقها الشديد**، في هذا الصدد، إزاء استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال والاستعانة بهم، وإزاء قتل الأطفال وتشويههم نتيجة للنزاع، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وضع حد لتجنيد الأطفال والاستعانة بهم بما يخالف القانون الدولي الساري، ولجميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى التي ترتكب بحق الأطفال، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في حماية الأطفال ولالتزامها الراسخ بتوفير تلك الحماية، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال يتعرض له الأطفال، حسب ما يتجلى في إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بحماية حقوق الطفل، وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال، وتوقيع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، بما في ذلك مرفقات تلك الخطة، واعتماد الحكومة خريطة طريق في آب/أغسطس ٢٠١٤ تستهدف تعجيل الامتثال لخطة العمل، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتكرر دعوتها إلى تنفيذ أحكامها على نحو تام بالتعاون الوثيق مع بعثة تقديم المساعدة؛

٤٨ - **تسلم** بما لدى الفتيات من احتياجات خاصة، وتدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات عليها؛

٤٩ - **تكرر تأكيد** أهمية خطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وتكرر دعوتها إلى تنفيذ خطة العمل على نحو شامل، وترحب بانضمام أفغانستان إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٦]؛

---

(١٤) A/68/878-S/2014/339، الفقرات ٢٣ إلى ٣٢.

(١٥) S/AC.51/2011/3.

(١٦) انظر: United Nations, *Treaty Series*, vol. 2237, No. 39574.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٥٠ - **تحيط علما مع التقدير** باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبالأفكار التي قدمتها حكومة أفغانستان في وثيقتها الاستراتيجية المتعلقة بسبل الاعتماد على الذات ورؤية استراتيجية لعقد التحول وبالبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، بما تنطوي عليه من تركيز على النمو الاقتصادي وإدرار الدخل وتوفير فرص العمل والحوكمة والتنمية البشرية؛

٥١ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية والوثيقة الاستراتيجية المتعلقة بسبل الاعتماد على الذات ورؤية استراتيجية لعقد التحول والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، وتشدد على الأهمية البالغة لمواصلة تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية، وأهداف إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة في مجالي التنمية والحوكمة على مراحل متتالية، وتشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به بعثة تقديم المساعدة في السعي إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٥٢ - **تسلم** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ الذي أحرزته أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لقرار مؤتمر بون تنفيذ عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها؛

٥٣ - **تسلم أيضا** بالتحديات التي ستجابهها أفغانستان في المراحل المقبلة، وترحب بالتبرعات السخية التي تجاوز مجموعها ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بتقديمها حتى نهاية عام ٢٠١٥، وبالتزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم حتى نهاية عام ٢٠١٧ بنفس المستوى الذي كان عليه في العقد الماضي أو بمستوى قريب منه، مجددا بذلك التزامه بدعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان في الأجل الطويل على أساس المساءلة المتبادلة، وترحب بتمسك حكومة أفغانستان بعزمها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد أن

استمرار الدعم الدولي في الأعوام المقبلة يستلزم أن يعمل بحزم كل من المجتمع الدولي والحكومة؛

٥٤ - **ترحب** بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وآلية الرصد المنشأة بموجبه، الذي أعادت فيه حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقيد بالدستور الأفغاني، وترى أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية ويلتزم فيه المجتمع الدولي بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق مواءمة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية المعدة للحكومة، حسبما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو؛

٥٥ - **ترحب أيضا** بنتائج اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي عقد في كابل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وبالبيان الذي أصدره الرؤساء المشاركون بشأن هذا الاجتماع والذي أقروا فيه بالإنجازات التي حققتها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على السواء في سياق تنفيذ الالتزامات التي قطعها كل منهما في إطار العمل وبالحاجة إلى إحراز تقدم بمعدل أسرع في إطار زمني واقعي ولكنه سريع الوتيرة، وتتطلع إلى عقد الاجتماع الوزاري المقبل في عام ٢٠١٤ المقرر أن ترأسه بشكل مشترك حكومتا أفغانستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

٥٦ - **ترحب كذلك** بما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما التقدم الملحوظ في تمكين الفتيان والفتيات من الالتحاق بالمدارس وتمكين النساء والرجال من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وتسلم بأن إجراء تحسينات في جودة تقديم الخدمات الأساسية سوف يتطلب اهتماما ومخصصات كافية من الميزانية الوطنية؛

٥٧ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي إزاء العمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان ولمنظومة الأمم المتحدة وجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٨ - **تسلم** بضرورة المضي قدما في تحسين الأوضاع المعيشية التي يعيشها الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير

الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وقدراتها على النهوض بالتنمية؛

٥٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتباره شرطا ضروريا من شروط إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٦٠ - **تثني** على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية ولما بذلته من جهود حتى الآن سعيا إلى تحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الأرقام المستهدفة للإيرادات، على النحو المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي؛

٦١ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق ما تقوم به من أنشطة داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٦٢ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير كفيل بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وعلى دراسة إمكانيات زيادة التجارة والاستثمارات وتوسيع حجم المشتريات المحلية، وتشجع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية وإطار قانوني ملائمين لاستثمارات القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٦٣ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وإقامة الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٦٤ - **تشجع على وجه الاستعجال** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع كل من استراتيجية التنمية الوطنية والبرنامج الوطني ذي الأولوية في هذا المجال، بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٦٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتكرر كذلك تأكيد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٦ - **تشيد** بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، ولكن لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدة الغذائية لا تزال قائمة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي في هذا الصدد، وإلى التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة الواردة في خطة العمل المشتركة في المجال الإنساني من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٤ قبل حلول فصل الشتاء؛

٦٧ - **تسلم** بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل مزيد من الجهود من أجل الحد بقدر أكبر من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٦٨ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم؛

٦٩ - **ترحب** بنتائج المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول المتعلقة باللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة، الذي عقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وتتطلع إلى المضي في تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر والذي يطالب بالعمل على استدامة العودة ومواصلة

تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة من خلال استدامة الدعم المقدم من المجتمع الدولي وقيامه ببذل الجهود المحددة الهدف؛

٧٠ - **تكرر** للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، ومبدأ حق العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع اللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٧١ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا بصورة آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة المستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٧٢ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٧٣ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية والرباعية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

التعاون الإقليمي

٧٤ - **تؤكد** على الأهمية القصوى للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء بوصفه سبيلا فعالا من سبل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو جهات عدة، بما فيها المنظمات الإقليمية، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٧٥ - **تثني** على الأطراف الموقعة على إعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار[٥] لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، وتهيب

بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بإعادة تأكيد بيان مؤتمر كابل للمبادئ الواردة في الإعلان؛

٧٦ - **ترحب** بمواصلة حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود الكفيلة بتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع إلى القيام، حسب الاقتضاء، بزيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي والمنظمات الإقليمية على مناهضة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة وعلى تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٧٧ - **ترحب** بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها من دول الجوار وشركاؤها الإقليميون والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها، وبمبادرات التعاون التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة؛

٧٨ - **تعيد تأكيد** دعم الجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانستان ضمن إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وترحب بنتائج مؤتمرات قلب آسيا الوزارية التي عقدت في كابل في عام ٢٠١٢ وفي ألماتي في عام ٢٠١٣ ومؤخرا في بيجين في عام ٢٠١٤، كمتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا الذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠١١، واجتماع كبار المسؤولين في عملية اسطنبول الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وترحب باعتماد خطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة في مجالات إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة وفرص التجارة والاستثمار، وكذلك التعليم، التي أوليت إليها أولوية في التنفيذ، وتشيد بتقدم عملية اسطنبول منذ إنشائها، وتتطلع إلى الدورة الخامسة من مؤتمر قلب آسيا الوزاري المقرر عقدها في باكستان في عام ٢٠١٥، وتلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الإقليمي والثقة من خلال عملية اسطنبول، وتذكر بأن الغرض من عملية اسطنبول هو أن تكون بمثابة تكملة للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل وتؤازرها لا أن تحل محلها، وخصوصا فيما يتعلق بأفغانستان؛

٧٩ - **تعرب عن تقديرها** لجميع الجهود المبذولة سعيا إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على

الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان وما أصدره من توصيات بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق التنمية في أفغانستان؛

٨٠ - **ترحب** بقرار الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون منح أفغانستان مركز المراقب في المنظمة؛

٨١ - **ترحب** بالجهود المبذولة سعيا إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل سفر رجال الأعمال بهدف زيادة حجم التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الربط بين الهياكل الأساسية، وتوفير إمدادات الطاقة والنقل وضبط الحدود بشكل متكامل، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي الذي تضطلع به أفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا، وترحب في هذا الصدد بالتوقيع على اتفاق بين أفغانستان وباكستان بشأن رسوم عبور الكهرباء باعتباره خطوة هامة نحو التجارة بالكهرباء على الصعيد الإقليمي بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان؛

مكافحة المخدرات

٨٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بالتقرير المعنون ”الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٣“ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والمجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، ضرورة أن تبذل الحكومة مزيدا من الجهود المنسقة الحازمة لمحاربة هذا الخطر،

بدعم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، في حدود المسؤوليات المعهود بها إلى كل منها؛

٨٣ - **تؤكد** أهمية اتباع نهج شامل متوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٨٤ - **تؤكد أيضا** في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج الرسمي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين نوعية حياة الناس وصحتهم وأمنهم إلى حد كبير، وبخاصة في المناطق الريفية؛

٨٥ - **تلاحظ ببالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٨٦ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان على نحو مستدام؛

٨٧ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على نحو تام؛

٨٨ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان وبالسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها بهدف تعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى أكثر دول العبور تضررا بغية دعم قدراتها في هذا الصدد؛

٨٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية، وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل المتبع في هذا الصدد، وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

٩٠ - **تثني** على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود في هذا الصدد ومن جهود من أجل تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، تستهدف بوجه خاص وقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل ''مبادرة ذوي الأداء الجيد'' التي وضعت من أجل تقديم حوافز إلى حكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات بهدف وضع خطط تنفيذ مفصلة تستهدف مكافحة المخدرات؛

٩١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل رزق بديلة أمام المزارعين والحد من الطلب وإزالة المحاصيل غير المشروعة، وزيادة الوعي العام، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها إلى المجتمع الدولي بأن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٩٢ - **تذكر** بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في ما تبذله من جهود مطردة سعيا إلى التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتسلم أيضا بالتقدم الذي أحرزته المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد في إطار مبادرة ميثاق باريس التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب بنتائج الاجتماع الوزاري في إطار مبادرة ميثاق باريس الذي عقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق مواصلة عملية ''باريس - موسكو''، باعتبارها من أهم الأطر في مجال مكافحة المواد الأفيونية،

وتشدد على أهمية أن تنفذ البلدان الشريكة، بالتشاور مع حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إعلان فيينا[١٧] على نحو فعال، وتشجع الحكومة على بذل مزيد من الجهود المطردة في هذا الصدد، وعلى تنفيذ ما تعتزم القيام به لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد، وترحب بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا في هذا الصدد؛

٩٣ - **ترحب** بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون على ضبط الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اضطلعت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

٩٤ - **تؤكد** أهمية أن تواصل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، في إطار المسؤوليات المسندة إليها، التعاون على تقديم الدعم الفعال إلى الجهود المتواصلة المبذولة بقيادة أفغانية سعيا إلى التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في هذا الصدد؛

٩٥ - **ترحب** بالأنشطة المشتركة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات التي أعدتها تلك البلدان، وتدعم تلك الأنشطة؛

٩٦ - **تؤكد** ضرورة بذل جهود إقليمية منسقة تستهدف مكافحة مشكلة المخدرات، وترحب في هذا الصدد بعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي لمكافحة المخدرات في إسلام آباد يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي من أجل مكافحة المخدرات؛

٩٧ - **تحيي** ذكرى كل الأشخاص الأبرياء الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، وبخاصة أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

---

(١٧) انظر E/CN.7/2012/17.

التنسيق

٩٨ - **تعرب عن تقديرها** لبعثة تقديم المساعدة لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٥ (٢٠١٤)، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري المحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية؛

٩٩ - **ترحب** بتطور وجود بعثة تقديم المساعدة في أفغانستان، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١٠٠ - **تؤكد** ضرورة كفالة أن تزود بعثة تقديم المساعدة بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛

١٠١ - **تنوه** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتنمية، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع مشاركة أكثر اتساقا في هذا الصدد على الصعيد الدولي؛

١٠٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٠٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون ”الحالة في أفغانستان“.